المعيارية في الأبنية الصرفية
كتاب الموازنة للآمدي مثالا

م.د. أحمد حسين عبد السادة
جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الإنسانية
albghdadyahmed1977@mu.edu.iq

الملخص

يمثل هذا البحث رصدا للمنهج المعياري المتشدد الذي عوملت به بعض الصيغ الصرفية إذ أخذ بالأفصح منها وخطأ ما عداها بناء على قلّة ورودها في اللغة، وقد مثل كتاب (الموازنة) للآمدي مثالا واضحا في تجسيد هذا المنهج برفضه صيغاً صرفية لها نظائر من القرآن الكريم وكلام العرب، إن ما ذكر من صيغ صرفية – في هذا البحث - لا تمثل مادة علم التصريف الواسعة، بل هي تمثل بعض مفرداته؛ لذلك اتخذت منهجا في كتابته يعتمد على رصد تلك الظواهر الصرفية في كتاب الموازنة، ومن ثم مقابلتها بما قرّ في المدونات اللغوية القديمة والدرس اللغوي الحديث، لأقف على حقيقة ما ذهب إليه الآمدي من أحكام، ولأبين منهجه المعياري المتشدد من خلال إيراد نظائر لما رفضه.

Mfirdadth so taken an approach in writing depends on the monitor these morphological phenomena in the book budget and then interviewed, including poverty in the ancient language blogs and linguistic lesson to talk to stand on the truth of what went Aamidi him from the provisions of Abyan and the standardTo To show the standard hard-line approach through isotopes revenue to rejection.

Abstract

This research represents the monitoring of the normative approach militant who was treated by some morphological formulas as taking Balavsah them and error what else based on the lack of their appearance in the language was like a book (the budget) for Amdy a clear example of the embodiment of this approach by refusing formulas morphological her peers from the Koran and the words of the Arabs that the reported morphological formulas in this paper do not represent material science extensive drainage but is representing some

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين .

أما بعد .

فكتاب الموازنة من الكتب النقدية التي أولاها الباحثون عناية كبيرة لما تضمنه من أحكام نقدية – أدبية ولغوية – حتى أصبح معينا لكثير من الشعراء والنقاد يتلمسون فيه الصور الشعرية الجميلة، ومربعا خصبا لأهل اللغة في رصد الظواهر اللغوية في مرحلة من مراحلها التأريخية، وقد أسبغ عليه أحمد صقر محقق الكتاب من النعوت أحسنها، وتلاه في ذلك الدكتور عبد الله حمد محارب محقق القسم الثاني منه، مما لم يدعا زيادة لمستزيد .

وقد تبنى الآمدي في موازنته منهجا معياريا متشددا حينما أخذ بالأفصح وخطَّأ ما عداه، وقد تجسد ذلك برفضه صيغاً صرفية لها نظائر من القرآن الكريم وكلام العرب، ولا أريد أن أصدر حكما مسبقا على الكتاب وصاحبه، فالبحث كفيل بإثبات ذلك .

تضمن كتاب الموازنة بعض المسائل التي عالجها علم التصريف مقتصرا على أمثلة قليلة، وإن هذه المواد الصرفية تضمنها القسم الأول من الموازنة وهو الجزء الأول والثاني في حين خلا الجزء الثالث بقسميه منها أو كاد، إن ما ذكر من صيغ صرفية لا تمثل مادة علم التصريف الواسعة، بل هي تمثل بعض مفرداته، لذلك اتخذت منهجا في كتابة هذا البحث يعتمد على رصد تلك الظواهر الصرفية في كتاب الموازنة، ومن ثم مقابلتها بما قرّ في المدونات اللغوية القديمة والدرس اللغوي الحديث، لأقف على حقيقة ما ذهب إليه الآمدي من أحكام، ولأبين منهجه المعياري المتشدد من خلال إيراد نظائر لما رفضه، من دون أن أغفل تخريج الأبيات الشعرية - التي تضمنت الصيغ الصرفية - من دواوينها .

لقد أنكر الآمدي صيغا صرفية على أبي تمام والبحتري توزعت على بعض أبواب الصرف، سأشير إلى أهم هذه المسائل الصرفية التي عرض لها الآمدي :

١. **فعلت وأفعلت** :

فرّق الآمدي بين الصيغتين في الموازنة في موضعين وأشار إلى الخطأ الذي وقع فيه البحتري وذلك في قوله:

شَرْطِيَ الانْصَافُ إنْ قِيلَ اشترطْ
وَصَدِيقي مَنْ إذا قَال قَسَطْ[١]

قال: " وكان يجب أَنْ يقول: (أقسط) أي: عدل، وقسط - بغير الألف - إنّما: جار. قال تبارك وتعالى: ﴿ **وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا**﴾[٢] وقال: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ** ﴾[٣] "[٤] .

فالآمدي لم يجوز للبحتري استعمال قسط بمعنى عدل وأوجب عليه استعمال أقسط لأن قَسَط بمعنى جار، مستندا في ذلك إلى استعمال القرآن الكريم لهما بهذا المعنى.

في حين أن بعض اللغويين جعل (قسَط) من الأضداد، بمعنى عدل وجار، قال ابن الأنباري (ت٣٢٨ه): " وقَسَطَ: حرف من الأضداد، يقال: قَسَطَ الرجل إذا عدل، وقسّطّ إذا جار والجور أغلب على (قَسَط) ... ويقال: أقسط الرجل، بالألف إذا عدل، لا غير"[٥]، وجاء في لسان العرب:" فقد جاء قَسَطَ في معنى عَدَلَ ففي العدل لغتان : قَسَط وأقْسَطَ ، وفي الجور لغة واحدة قَسَطَ بغير ألف"[٦]

وذكر ابن هشام اللخمي (ت٥٧٧ه) هذا الفعل مفرّقا بين الصيغتين في المعنى موردا حكاية يعقوب[٧] على مجيء قَسَط بمعنى عدل من دون أن يضعفها أو يرفضها قال: (أقسط الرجل إذا عدل) فهو مقصد ....وقالوا: قَسَطَ حكاه يعقوب في كتاب الأضداد "[٨] وعلى وفق ذلك فإن البحتري جاء بقسط بمعنى عدل على ما ورد عن العرب وإن كان قليلا .

ومن التفريق بين هاتين الصيغتين ذكر الآمِديّ أيضاً الفرق بين (نَشَدَ) و(أَنْشَد) فقال: " أنشّدتُ الضَّالَّة بالألف إذا عرَّفتها، ونَشَدتُها إذا طلبتها"[٩] وذكر الزّبيدي (ت٣٧٩ه) ذلك أيضا قال: " أنشّدت الضَّالَّة عرَّفتها، ونَشَدتُها نِشدانا: طلبتها "[١٠] وورد ذكرها في لسان العرب مضيفا أن نَشَدَ تأتي بمعنى أَنْشَدَ قال: " وأنْشدها عرَّفها، ويقال أيضا: نَشَدَها إذا عرَّفتها "[١١] .

٢. **المشتقات** :

نبّه الآمِديّ على غلط بعض صيغ المشتقات الواردة في شعر أبي تمام، ومن ذلك مجيء اسم الفاعل ويراد به اسم المفعول، في قول أبي تمام:

فافْزَعْ إلى ذُخْر الشُّؤونِ وعَذْبِه فالدَّمْعُ يُذْهبُ بَعْضَ جَهْد الجَاهِدِ[١٢]

قال: " قوله (يُذْهبُ بَعْضَ جَهْد الجَاهِدِ)، أي: بعض جهد الحزن الجاهد، أي : الحزن

الذي جَهَدَك فهو الجاهد لك، ولو كان استقام له أن يقول: (بَعْضَ جَهْد المجهودِ) لكان أحسن وأليق، وهذا أغرب وأخرف، وقد جاء أيضاً (فاعل) بمعنى (مفعول) ، قالوا : ﴿ **عِيْشَةٌ رَاضِيَةٌ** ﴾[١٣] ، بمعنى مرضية ، و (لَمْح بَاصِر) وإنما هو مُبْصر فيه وأشباه هذا كثيرة معروفة ولكن ليس في كل شيء يقال وإنما ينبغي أن ينتهي في اللغة إلى حيث انتهوا ولا نتعداه إلى غيره"[١٤].

لم يُنكر الآمِديّ أن يأتي (فاعل) بمعنى (مفعول) في كلام العرب، لكنَّه منع القياس عليه، فهو لا يجيزه للمتأخرين .

إن الآمدي في تعليقه هذا يفصح عن منهجه المعياري المسرف في التشدد فعلى الرغم من قوله (وأشباه هذا كثيرة معروفة) يرفض القياس عليه وليت هذا الكثير وارد في كلام العرب فقط بل جاء ذكره في القرآن الكريم الذي هو سيد الحجج إذ ينبغي القياس على ما ورد فيه لأن " القرآن الكريم أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"[١٥] والآمدي قد خطأ البحتري – فيما سبق ذكره - لورود ما ينافي استعماله في القرآن الكريم ! وليت الآمدي اعتمد على منهج ثابت في احتجاجه بالقرآن الكريم في قبول بعض الصيغ الصرفية أو رفضها ولكننا نجده مضطربا في الاحتجاج بالقرآن الكريم فهو يخطئ البحتري في استعماله قَسَط بمعنى عدل لأنها وردت في القرآن بمعنى جار، ويخطئ أبا تمام في استعماله اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول على الرغم من وروده بهذا المعنى في القرآن الكريم كثيراً.

إن ورود أشباه ذلك في القرآن الكريم وحده كافٍ في القياس عليه كيف وقد ورد مثله في القرآن الكريم وكلام العرب ! .وهل يبقى لأحد شك في صحة هذا القياس وصوابه بعد هذه الكثرة في نظائره مما أورده الآمدي نفسه ؟ ولو تتبعنا غيرها لوجدنا الكثير .

ومن ذلك أيضا انكاره مجيء اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل في قوله :

صَلَتَانٌ أعْدَاؤُهُ حَيْثُ حَلُّوافي حَدِيثٍ مِنْ ذِكْرِه مُسْتَفَاضِ[١٦]

قال الآمِديّ : " فأخطأ في قوله: (مُسْتَفَاض)، وإنَّمَا هو (مُسْتَفِيض)، وقد احتج له محتجّ بأن قال: أراد مستفاض فيه"[١٧] .

جاء في لسان العرب: " فاض الحديث والخبر واستفاض، ذاع وانتشر، وحديث مستفيض: ذائع ومستفاض قد استفاضوه أي أخذوا فيه، وأباها أكثرهم، حتى يقال: مستفاض فيه، وبعضهم يقول: استفاضوه فهو مستفاض ... قال الفرَّاء والأصمعي وابن السّكيت وعامة أهل اللغة لا يقولون حديث مستفاض، وهو لحنٌ عندهم، وكلام الخاص حديث مستفيض منتشر بين الناس"[١٨] .

جاء في الصحاح: " حديث مستفيض، أي: منتشر في الناس، ولا تقل: مستفاض إلاَّ أنْ تقول: مستفاض فيه "[١٩] .

في حين نجد المعري يشير إلى ما ذكر اللغويون بيد أنه يجيز استعمال (مستفاض)، قال: " وأهل اللغة يزعمون أن الصواب أن يقال: حديث مستفيض، والقياس لا يمنع أن يقال: مستفاض، وهو من فيض الماء، فإذا قيل: مستفيض فمعناه: منتشر، وإذا قيل: مستفاض فمعناه منشور، والغرضان متقاربان"[٢٠]

ونلحظ أن ما أخذه الآمدي على أبي تمام وخطأه فيه له وجه في العربية فكما يقال: (مستفيض)، يقال أيضا: (مستفاض) إلا أن الأولى أكثر استعمالا وشيوعا من نظيرتها المسموعة عن العرب أيضا .

إن ظاهرتي العدول والتحويل في أبنية المشتقات تشكلان امتدادا للأساليب العربية[٢١] إذ خصص ابن قتيبة في كتابه (تأويل مشكل القرآن) صفحات لمجيء اسم المفعول على لفظ اسم الفاعل في القرآن الكريم ولغة العرب كما في قوله تعالى: ﴿ **لا عاصم اليوم** ﴾[٢٢]، أي لا معصوم و ﴿ **من ماء دافق** ﴾[٢٣]، أي مدفوق، ومنه أن يأتي اسم الفاعل على لفظ اسم المفعول وهو قليل كقوله تعالى: ﴿ **إنه كان وعده مأتيا**﴾[٢٤]، أي آتيا[٢٥]. وقد عدّ ابن فارس من

سنن العرب التعويض وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة " ومن ذلك وضعهم مفعولا بمعنى فاعل كقوله (جل ثناؤه): ﴿ **حجابا مستورا** ﴾[٢٦]، أي ساترا..." [٢٧]

وللفراء تفسير لهذا العدول ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿ **في عيشة راضية**﴾ قال:" والعرب تقول: هذا ليل نائم، وسرٌّ كاتم، وماء دافق، فيجعلونه فاعلا وهو مفعول في الأصل، وذلك: أنهم يريدون وجه المدح أو الذم، فيقولون ذلك لا على بناء الفعل، ولو كان فعلا مصرحا لم يُقَل ذلك فيه؛ لأن لا يجوز أن تقول للضارب: مضروب، ولا للمضروب ضارب؛ لأنه لا مدح فيه ولا ذم"[٢٨] وأعاد هذا التعليل في تفسير قوله تعالى: ﴿ **من ماءٍ دافِقٍ** ﴾ قال: " أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلا، إذا كان فيه مذهب نعت، كقول العرب: هذا سرٌّ كاتم، وهمٌّ ناصب، وليل نائم، وعيشة راضية"[٢٩].

فالمجاز العقلي من أسباب العدول في صيغ المشتقات " وهو أمر مألوف في اللغات السامية"[٣٠] .

إن الآمدي بقياسه المتشدد يريد أن يجعل من شعر أبي تمام قواعد جامدة من خلال جعل لغته خاضعة لقوالب لغوية متوارثة " ولا شك أن المنهج القياسي المتشدد ، الذي اتبعه ... في الاستشهاد ، يمثل الجمود اللغوي ، فهو يخالف طبيعة اللغة في تطورها ونمو ألفاظها ، كما يمثل مصادرة للغة الشعرية في خصائصها الأسلوبية ، ولاسيما عند الشعراء الكبار، كأبي تمام والبحتري"[٣١]

فالآمدي حكم على أبي تمام بالخطأ قياسا على قواعده المعيارية من خلال " فرض القواعد وانتقاء ما يوافق القياس المتشدد، والحكم على الظواهر اللغوية بالخطأ، سواء أكانت ألفاظا أم تراكيب، على أنها أشكالا منحرفة عن القواعد المطردة، لا بالمعنى الأسلوبي الحديث، ولكن بالمعنى المعياري، الذي يجمَد اللغة في شواهد محددة، يقاس عليها ويهدر ما سواها، حتى لو صدرت من شعراء متميزين قدماء ومحدثين، ووافقت قواعد السماع الكثير والصحيح"[٣٢]

٣. مصدر فَعَلَ اللازم :

ذهب النحويون والصرفيون الى أَنَّ الفعل اللازم من (فَعَل) يأتي قياس مصدره على (فُعُول) نحو : جَلَس جُلُوس[٣٣] وأن المتعدي منه قياس مصدره على (فَعْل) نحو : ضَرَبَ ضَرْباً ، قَتَلَ قَتْلاً ، قال الرضي(ت٦٨٦ه): "الأغلب الأكثر أن يكون المتعدي على فَعْل من أي باب كان، نحو : قَتَلَ قَتْلاً، وضَرَبَ ضَرْباً، و حَمَدَ حَمْداً، وفَعَلَ اللازم فُعُول نحو: دَخَلَ دُخُولاً "[٣٤] .

لقد أنكر الآمدي مصدر فَعَلَ اللازم في موضعين من شعر أبي تمام وردَّهما لأنهما لم يأتيا على القياس المشهور الذي أثبته اللغويون من دون الالتفات إلى ما روي عن العرب لأنه قليل ومنهج الآمدي يرفض القليل المسموع عن العرب ولا يجيزه، ومن ذلك ما أخذه على أبي تمام في قوله :

وليسَت بالعَوانِ العَنْس عِنْدي ولا هي منكَ بالبِكْرِ الكَعَابِ[٣٥]

قال: " إنه جعل (العَنَس) ههنا في موضع العانس كأنّه أراد أن يقول وليست بالعوان العانس عندي فغلط فقال: (العَنْس)، والعانس: التي يحبسها أهلها عن التزويج حتى جاوزت حَدَّ الفتاة "[٣٦] .

وإنما ذهب الآمدي إلى أن أبا تمام غلط في هذا اللفظة لأنه يرى أن (العَنْس) لا تكون مصدراً، وإنما هي صفة للمرأة؛ لذا تراه يرد على من ذهب إلى أن أبا تمام لم يغلط بقوله: " فإن قال: فلعلّ أبا تمام لم يرد هذا، وإنما أراد بالعَنْس مصدر عَنَسَت المرأة تَعْنُسُ عَنْساً وعُنوساً، فجعل المصدر وهو عَنْس وصفا للعوان مكان العانس، والمصادر قد تجعل أوصافا في موضع أسماء الفاعلين ، قيل له: إن المعروف في مصدر عَنَسَت المرأة هو العُنوس ، ولم يسمع العَنْس"[٣٧] .

إن ما ذهب إليه الآمدي من أن المصدر هو العُنوس وليس العَنْس جاء مسايرا

لما وقر في أذهان اللغويين المتشددين من أن مصدر فَعَلَ اللازم لا يكون إلاّ فُعُول حتى وإن جاء عن العرب ما يجيز فَعْل التي قاس عليها أبو تمام (العَنْس) فقد نقل الرّضي عن الفرّاء أنه كان يجيز الوجهين لأنهما يمثلان القياس عند نجد والحجاز فيما لم يسمع مصدره .

قال: " قال الفرَّاء: إذا جاءك فَعَلَ لم يسمع مصدره فاجعله فعْلاً للحجاز وفُعُولا لنجد "[٣٨]

وقد شرح الرضي رأي الفراء بقوله : " قال الفراء إذا جاءك فَعَل ما لم يسمع مصدره، يعني قياس أهل نجد أن يقولوا في مصدره ما لم يسمع مصدره من فَعَلَ مفتوح العين: فُعُول متعديا كان أو لازما ، وقياس الحجازيين فيه فَعْل، متعديا كان أو لا "[٣٩]

بيد أن الرضي لم يذهب الى ما ذهب إليه الفرَّاء والتزم بما هو المشهور قال: "هذا قوله – يعني الفرّاء – والمشهور ما قدَّمنا، وهو أن مصدر المتعدي فَعْل مطلقا، إذا لم يسمع وأما مصدر اللازم ففُعُول من فَعَلَ المفتوح العين"[٤٠] .

إن مجيء المصدر من فَعَلَ لم يقتصر على فُعُول وفَعْل بل قد يأتي المصدر من عَنسَت المرأة على زنة (فِعال) أي : (عِنَاس) لدلالة الفعل على الامتناع وهو جائز أيضاً[٤١] .

ولم يكتفِ الآمدي باتهام أبي تمام بالغلط أو رفض أن يكون (العَنْس) مصدرا وإنما ذهب أبعد من ذلك حينما أورد الآمِديّ رأي الأصمعي في اشتقاق المصدر من (عَنَسَتْ) المرأة، فقال: "على أَنَّ الأصمعي قد أنكر (عَنَسَتْ) مخففاً وقال : إِنَّمَا هو عُنِّسَتْ تُعَنَّس تَعْنِيسًا بالتشديد"[٤٢].

وهو يريد بذلك أنه على رأي الأصمعي يكون المصدر على وزن تفعيل، لأنَّ الفعل رباعي على (فَعَّل) صحيح اللام قياس مصدره (تفعيل)[٤٣].

وعلى الرغم مما قدمه الآمدي من أن الصواب في مصدر (عَنَسَت) هو (العنوس) وليس (العَنْس) أو (التعنيس) على رأي الأصمعي من (عنَّست) بالتشديد فهو لم يكن السبب الرئيس في إتهام أبي تمام بالغلط، وإنما السبب في ذلك يعود إلى استعمال أبي تمام لفظة (العَنْس) بمعنى (العانس) إذ خصص بعض اللغويين (العَنْس) بالناقة فـ" العنس من أسماء الناقة، سميت به لتمام سنها وشدة قوتها"[٤٤]، و(العانس) بالمرأة ، فالمعنى مشترك بين الناقة والمرأة، ولذا رجح المعري أن يكون أبو تمام قد استعمل اللفظة بمعناها الحقيقي، أي: العنس صفة لناقة ويقول: " إذ كان مثله على أدبه لا يغيب عنه مثل ذلك"[٤٥] وبناء على ذلك ذهب أستاذنا الدكتور سامي علي جبار المنصوري إلى أن الآمدي حكم على استعمال أبي تمام بالخطأ " نتيجة فصله بين المعنيين وعدم جواز استعمال لفظ في معنى غير الذي وضع له، أما المعري فيرجح استعمال المعنى الحقيقي للفظ، ومعاينة الاستعمال تدل على أن أبا تمام أعطى للفظة مدلولا جديدا فوسع من معنى (العنس) ليشمل صفة الناقة وصفة المرأة"[٤٦].

وبهذا تكون لفظة (العَنْس) إن كانت مصدرا فلها وجه في العربية وإن كان قليلا، وإن لم تكن مصدرا وإنما صفة، فهي صفة مشركة بين الناقة والمرأة واستعمالها يكون مداره بين الحقيقة والمجاز.

ومما رده من مصدر فَعَلَ اللازم على أبي تمام أيضاً قوله :

طُلَّتْ دِمَاءٌ هُرِيقَتْ عِنْدهُنَّ كَما طُلَّتْ دِماءُ هَدَايا مَكَّةَ الهَمَلُ[٤٧]

في ذكره (الهَمَل) مفتوحة الميم قال: " الهَمَل : وصف لقوله (دماءُ هدايا مَكَّة) من هَمَلَ يهْمِل، والمصدر هو الهُمُول، والهمْل ساكنة الميم فحرَّكها"[٤٨] .

ونلاحظ هنا أن الآمدي أجاز المصدر على زنة (فَعْل) من فَعَلَ اللازم والتي أنكرها فيما سبق وهل ثمة فرق بينهما ؟ إلاّ أنه أوردها في معرض الطعن على أبي تمام وهذا تحامل منه عليه فقال: والهمْل ساكنة الميم فحركها .فقد صرح أن (هَمَلَ) التي هي على زنة (فَعَلَ)

اللازم يكون مصدرها فُعُول(الهُمول) وفَعْل (هَمْل) وهو ما لم يرتضيه سابقا.

٤- **جموع التكسير** :

اختلف منهج الآمدي في ذكره صيغ جموع التكسير الواردة في الأبيات الشعرية وتباين موقفه منها:

الموقف الأول : لم يعمد الآمدي - كعادته - إلى تخطئة صيغ جموع التكسير أو ردها، بل كل الذي فعله أن أشار إلى أنها صيغ قليلة الاستعمال ولعل سبب ذلك أن جموع التكسير بحاجة إلى السماع فهي ألصق به من بقية مفردات التصريف قال الرضي: "اعلم أَنَّ جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع"(٤٩) .

فالآمدي الذي وضح تشدده في تصويباته اللغوية نراه في بعض صيغ جموع التكسير متساهلا وهو تباين في المنهج - وإن كان في هذا المورد حصرا - فقد مثل حالة من التناقض في المقياس الصوابي الذي اختلف فيه الذين تصدوا لتثقيف الألسن وتقويم اعوجاجها "فمنهم من سلك مسلكا متشددا بالوقوف عند ما سمع ، وعدم الاعتراف إلا بالأفصح ، وما عداه فهو خطأ، ومنهم من يرى أن من يتكلم بلهجة من لهجات العرب، أو يقيس عليها ولو كانت نادرة أو رديئة فهو مصيب غير مخطئ"(٥٠)

من ذلك ما ذكره الآمِديّ عند شرحه بيت أبي تمام :

ما في وقُوفِكَ ساعةً من باسِ
نَقْضِي ذِمامَ الأرْبُعِ الأدْرَاسِ(٥١)

فقال: "وقوله: (الأدْرَاسِ) جمع دارس، وقلَّما يجمع فاعل على أفعال، ومنه شاهد وأشهاد، وماجد وأمجاد، وصاحب وأصحاب"(٥٢) .

نلحظ من تعليق الآمدي على بيت أبي تمام أنه قلل من مجيء صيغة جمع التكسير (أفعال) من (فاعل) إلا أنه لم يمنعه ولعل سبب ذلك ما أورده من شواهد على وروده.

وقد نقل محقق كتاب الموازنة ما ورد في شرح التبريزي حول صيغة جمع التكسير (أدراس) قوله: " والأدراس إن جعل جمع (دارس) فهو مثل شاهد وأشهاد، وصاحب وأصحاب، وإن جعل جمع (دريس) فهو مثل يتيم وأيتام، وشريف وأشراف"(٥٣)

والتبريزي لم يقلل من ورود صيغة الجمع هذه سواء أكان مفردها فاعل (دارس) أم فعيل (دريس) والذي يلمح من عبارة الآمدي (قلَّما يجمع فاعل على أفعال) يريد أن غيره أفصح منه .

إن اختيار الشاعر لصيغة صريفية ما لا يقوم على أساس كثرة استعمال هذه الصيغة أو قلّة استعمال نظيرتها، وإنما هذا الاختيار له علاقة بالوزن وسياق البيت الشعري، فكما اختار أبو تمام صيغة جمع التكسير (الأدراس) في هذا البيت الشعري، اختار صيغة جمع أخرى لهذه المفردة في بيت آخر وهي (دُرس) في قوله:

ومعان للكرى دُثُر
عُطل من عهده دُرسُ(٥٤)

واستعمل صيغة جمع التأنيث (دارسات) في قوله: (قف بالطلول الدارسات علاثا) فالوزن والقافية لها علاقة بنوع الاستعمال قبل أن تكون للصيغة دلالة ثابتة(٥٥)

ونظير ذلك، ما ذكرهَ الآمِديّ في جمع (شَجَن) زنة (فَعَل) على (شُجُون) زنة (فُعُول)، من القليل المسموع في كلام العرب؛ لأَنَّ الاسم لم تتوافر فيه أحد ضوابط الصيغ المذكورة، ومنه قول أبي تمام:

وأبي المَنَازِلِ إنَّها لَشُجُونُ وعلى
العُجُومَةِ إنَّها لَتُبِينُ(٥٦)

قال الآمِديّ: "وقوله: (شُجُون) جمع (شَجَن)، وما أقلّ ما يُجمع (فَعَل) على (فُعُول)، قالوا : أَسَد وأُسُود وليس هو بابه"(٥٧) .

نلحظ من ذلك أن الآمدي لم يخطئ هذه الصيغ بل ألمح الى أن غيرها أفصح منها وقد ذهب أبعد من ذلك في عدم تخطئته لهذه الصيغ

حينما أنكر على ابن عمار القطربلي إنكاره على أبي تمام قوله:

بُدلَتْ عَبْرَةً مِنَ الإيماضِ يَوْمَ شَدُّوا الرحَالَ بالأَغْرَاضِ[٥٨]

لأَنَّه جَمَعَ (غَرْض) وهو اسم زنة (فَعْل) على (أغراض) زنة (أفعال)، فقال: "وقد عابه ابن عمار، وغيره لقوله (الأَغْرَاض)، ولحنَّوه وقالوا: (الأغْرَاض) جمع (غَرْض) و (فَعْل) لا يجمع على (أفْعال) ، أفما سمعوا بقولهم: فرخ وأفراخ، وفرد وأفراد، وشكل وأشكال، وجَفْن وأجفان، وعَصْر وأعصار، وزَنْد وأزناد؟ ... وقولهم أيضاً شَرْط وأشراط، وقول الله تعالى: ﴿ **فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا** ﴾[٥٩] فقد نطقت العرب بهذا الحرف بعينه "[٦٠] فقد أجازه الآمدي لورود نظائره في القرآن الكريم و سماعه في كلام العرب.

إن موقف الآمدي في الدفاع عن أبي تمام في هذا البيت جعل ابن عمار هو من يتصف بالمعيارية المتشددة حينما احتكم إلى القياس في إنكاره على أبي تمام، أَمَّا الآمِديّ فقد تمسك بالسماع لردّ هذا الإنكار، فقد وورود جمع (فعْل) صحيح العين على (أفعال) في القرآن الكريم ، وفي كلام العرب .

وقد أشار الصرفيون إلى ورود مثل هذا النوع من الجمع مسموعاً في كلام العرب، قال الرضي: "اعلم أَنَّ الغالب أَنْ يُجمع (فَعْل) المفتوح الفاء الساكن العين في القلّة على (أفعل) إلاَّ أَنْ يكون أجوفاً واوياً أو يائياً فأَنَّ الغالب في قلّته (أفْعال) كثوب وأثواب وسوط وأسواط وبيت وأبيات ... وقد يجيء غير الأجوف في القلّة على (أفعال) أيضاً قليلاً كفرخ وأفراخ، وفرد وأفراد "[٦١] .

الموقف الثاني : تخطئته لبعض صيغ جموع التكسير

وفي هذا الموقف يلتزم الآمدي بمنهجة المعياري المتشدد القائم على مبدأ الاعتراف بالأفصح وما عداه فهو خطأ .

من ذلك ما أنكره الآمِديّ على البحتري في قوله :

أُخَيّ إنّ الصّبَا استَمَرّ بهِ سَيرُ اللّيَالي
فأنهَجَتْ بُرُدُهْ[٦٢]

فقال :"أنهَجَتْ بُردُهْ ، يريد بُرُودَه و(فُعْل) لا يجمع على(فُعُل)"[٦٣].

وقد ذكر الصرفيون أن صيغة (فُعْل) اسم ثلاثي ساكن العين مضموم الفاء، غير معتل العين بالواو، وليس مضّعفاً، ولا معتل اللام متكامل الشروط، فالقياس يقتضي جمعه على فُعُول[٦٤] .

وقد يعمد الآمدي الى تخطئة صيغة من صيغ جمع التكسير بناء على لفظها المفرد في حين أن صيغة جمع التكسير التي خطأها مفردها غير ما ذهب اليه الآمدي.

ومن ذلك ما أنكره على أبي تمام في قوله :

عَفَتْ أَرْبُعُ الحِلاَّتِ للأَرْبُعِ المُلْدِ لِكُل
هَضِيم الكَشْحِ مَجْدُولَةِ القَدِ[٦٥]

لأَنَّه جمع (أَملود) ـ وهو الشيء الناعم ـ[٦٦] زنة (أفعول) على (مُلد) زنة (فُعْل)، فقال: "والأربع المُلد: يريد أربع نسوة من قولهم غُصْنٌ أملود، وهو الغصن الناعم، وأُملود لا يجمع على مُلْد، ومُلْد هو جمع أملد"[٦٧] .

و الآمِديّ في قوله هذا أوجب جمع (أمْلد) وهو وصف لمذكر على وزن (أفعل) على (مُلْد) وهو ما يرتضيه القياس .

في حين يرى المرزوقي (ت٤٢١ه) أَنَّ الغلط لم يلحق بيت أبي تمام لأَنَّه أراد بالمُلْد جمع مَلْداء وهي الناعمة، وصف لمؤنث على وزن (فعلاء)[٦٨] .

وعلى رأي المرزوقي في أن مفرد مُلْد هو مَلْداء يكون جمع أبي تمام (المُلْد) جمعا قياسيا إذ هو جمع لوصف يكون المذكر فيه على وزن (أفْعل) والمؤنث منه على (فعلاء)، نحو أحمر حمراء[٦٩] .

إن منهج الآمدي المسرف في الطعن على أبي تمام وتخطئته دفعه الى تخطئة هذا

الجمع بناء على أن مفرد هذا الجمع (أملد) من دون أن يذكر أنه يحتمل أن يكون مفرده مَلداء .

ومما أنكره الآمدي من جموع التكسير ما وافق به الأصمعيّ في إنكاره على الطّرمّاح قوله:

وأَكْرَهُ أنْ يَعِيبَ عَلَيَّ قَوْمِي هِجَائي
الأرذلين ذَوي الحِنَاتِ[٧٠]

لأَنَّه جَمعَ الاسم الذي على وزن (فِعْلَة) وهو (إحْنَة) جمعاً مؤنثاً سالماً والصواب أنْ يقول: (إحَن) زنة (فِعَل) ولا يقال: حِنات[٧١] لأَنَّ (فِعَل) يطرّد في كلّ اسم على وزن (فِعْلَة) نحو : قِيْمَة وقِيَم[٧٢] .

والأصمعي لا يختلف اثنان في معياريته المتشددة في اللغة فهو "على رأس المتشددين، وقد استعمل تشدده كثيرا من اللغويين، فتأثروا به، واحتضنوا مذهبه، ووسموا بالخطأ، واللحن كثيرا من الصيغ والألفاظ، لا لشيء إلا لأن في اللغة ما هو أفصح منها وأعرف، أو لأن تلك الصيغ والألفاظ مأخوذة عن قبائل متهمة في فصاحتها"[٧٣]

إن هذا المنهج المتشدد الذي استعمله الآمدي هو مما يضّيق على الشعراء في استعمالهم اللغة ويمنعهم من التوسع فيها وهو مما لم يقل به الأوائل من النحويين حينما جعلوا للشعر لُغةً خاصة يقتصر عليها، تُميّزه عن النثر، فهو عرضة للضرائر والعلل، بسبب ما يقتضيه وزنه وقافيته؛ ولذلك أجازوا للشعراء ما لم يجوّزوه لغيرهم .

فقال الخليل (ت١٧٥هـ): "الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنّى شاؤوا ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ومن تصريف اللفظ وتعقيده ومدِّ المقصور وقصر الممدود والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته واستخراج ما كلّتْ الألسنُ عن وصفه ونعته والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقرّبون البعيدَ ويبعّدون القريب ويحتجّ بهم ولا يحتجَّ عليهم[٧٤] .

وقال سيبويه (ت:١٨٠هـ): "اعلمْ أنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"[٧٥] ثم قال: "ما يجوز في الشعر أكثر من أنْ أذكره لك ها هنا، لأنَّه موضع جمل"[٧٦] .

والى هذا ذهب أغلب النحاة القدماء، وتابعهم فيه المتأخرون أيضاً، فقال ابن عصفور (ت:٦٦٩هـ): "اعلمُ أنَّ الشعر لمَّا كان كلاماً موزوناً تُخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن ويحيله عن طريق الشعر، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا الى ذلك أمْ لم يضطروا إليه، لأنه موضعٌ أُلقتْ فيه الضرائر"[٧٧].

وقد وضعت الدراسات الأسلوبية مبدأ بديلا للضرورة هو (الاختيار) ومضمونه أن "كل كلمة في أي جملة هي اختيار"[٧٨] ونحن نذهب إلى أن ذلك كله يعود إلى مبدأ الاختيار الواعي في جعل بنية الألفاظ حرة بحيث لا يمكننا أن نجزم بأن الشاعر كان يميل إلى تغليب اتجاه على آخر، ولعل من أبرز سمات البناء الصرفي قدرة الأبنية الصرفية على التفاعل فهي ليست صيغا أو أشكالا جامدة بل تتميز بالحيوية والحركة والانسجام والتوافق ضمن البناء اللغوي والمحافظة على اطراد الهيكل الموسيقي وتوليد الصيغ والاستعانة بالموروث اللغوي في التعبير عن المعاني المختلفة.

الخاتمة

ألخص نتائج البحث في النقاط الآتية

١- انتهج الآمدي في موازنته بين شعر أبي تمام والبحتري منهجا معياريا

متشددا يحتكم الى القياس، فهو لا يأخذ إلا بالأفصح، ويعد ما سواه من الخطأ .

٢- اختلف منهج الآمدي في الاحتجاج بالقرآن الكريم ، فتارة يرفض بعض دلالات الصيغ الصرفية لورود ما يخالفها في القرآن الكريم كانكاره على البحتري استعمال الفعل قَسَطَ بمعنى عَدَلَ ، إذ احتج على أن هذا الفعل ورد في القرآن الكريم بمعنى جار ، وتارة أخرى يرفض استعمالا معينا على الرغم من وروده في القرآن الكريم كثيرا، ومنه ما أنكره على أبي تمام في استعماله اسم الفاعل بمعنى مفعول .

٣- تخلا الآمدي - قليلاً - عن معياريته المتشددة وذلك في بعض صيغ جموع التكسير إذ أشار الى أنها من المستعمل القليل إلا أنه لم يخطئها – كعادته – وبدا مدافعا عن أبي تمام بانكاره على ابن عمار القطربلي تخطئته أبي تمام في صيغة جمع التكسير (أغراض) .

٤- إن معظم الصيغ الصرفية التي خطأها الآمدي لها وجه مسموع في العربية، فرفض مثل هذه الصيغ يعدّ تضيقا على الناطقين بهذا اللغة ويمنعهم من التوسع فيها.

الهوامش

([١]) ينظر ديوان البحتري : ٢ /١٢٢٧

([٢]) الجن : ١٥ .

([٣]) المائدة : ٤٢ .

([٤]) الموازنة بين أبي تمام والبحتري (الآمِديّ): ١ /٣٧٧ .

([٥]) الأضداد (ابن الأنباري) : ص ٥٨ .

([٦]) لسان العرب :(قسط) ٧/ ٣٧٨ .

([٧]) هو يعقوب ابن السّكيت (ت٢٤٤ه)

([٨]) شرح الفصيح : ٧٩ .

([٩]) الموازنة : ١ /٥١٨ .

([١٠]) لحن العوام: الزبيدي: ٢٦٣ .

([١١]) لسان العرب :(نشد) ٣ /٤٢١ .

([١٢]) ينظر ديوان أبي تمام : ص ١١٣ .

([١٣]) الحاقة : ٢١.

([١٤]) الموازنة : ١ /٢٢٧ . ٢/ ٢٥ .

([١٥]) معاني القرآن : الفراء : ١/١٢ .

([١٦]) ينظر ديوانه : ١٨٧ ، وروي بلفظ(عَزْمِهِ) بدل(ذِكْرِه) .

المنصوري : بحث منشور في مجلة آفاق الثقافة والتراث : ١٤١ .

(٣٢) نفسه : ١٤١ .

(٣٣) الكتاب : ٢ /٢١٦. شَرْحُ الأَشْمُونِي : ٢ /٣٠٤ .

(٣٤) شرح الشافية : ١/ ١٥٦ .

(٣٥) ينظر ديوانه : ٥٦.

(٣٦) الموازنة : ١ / ١٧٠ .

(٣٧) الموازنة : ١ / ١٧٢ .

(٣٨) شرح الشافية : ١ / ١٥١ – ١٥٢ .

(٣٩) شرح الشافية : ١ / ١٥٧ .

(٤٠) شرح الشافية : ١ / ١٥٧ .

(٤١) شرح ابن عقيل : ٢ /١٢٥. لسان العرب :(عنس) ٦ /١٤٩ – ١٥٠ .

(٤٢) الموازنة : ١ /١٧٣ .

(٤٣) المهذب في علم الصريف : ٢٤٥ .

(٤٤) العين: ١ / ٣٣٦– ٣٣٧.

(٤٥) ديوان أبي تمام شرح الخطيب التبريزي: ١ / ٢٨٦.

(٤٦) أسلوبية البناء الشعري، دراسة في شعر أبي تمام: ٢٢٧.

(٤٧) ينظر ديوانه : ٢٢٧ .

(٤٨) الموازنة : ٢/ ٥٣ .

---

(١٧) الموازنة : ١ /٨٧ .

(١٨) لسان العرب :(فيض) ٧/ ٢١٢ .

(١٩) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ،(الجوهري) :(فيض) : ٣/ ١٠٩٩ .

(٢٠) ديوان أبي تمام شرح التبريزي: ٢ / ٣١٣.

(٢١) ينظر: أسلوبية البناء الشعري، دراسة في شعر أبي تمام: ٩٦ – ١٠٠.

(٢٢) هود: ٤٣.

(٢٣) الطارق: ٦.

(٢٤) مريم: ٦.

(٢٥) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٢٩٦ – ٢٩٨.

(٢٦) الإسراء: ٤٥.

(٢٧) الصاحبي: ٢٣٦، ٢٣٨

(٢٨) معاني القرآن: ٣ / ١٨٢.

(٢٩) نفسه: ٣ / ٢٥٥.

(٣٠) التضاد: د. ربحي كمال: ١٥، ٤٢، وينظر: علم الدلالة: د. أحمد مختار عمر: ٢٠٧.

(٣١) اللغة الشعرية والتطور اللغوي في ضوء معيارية الحريري ووصفية القاضي الجرجاني : الدكتور : سامي علي جبار

([٤٩]) شرح الشافية : ٢/ ٨٩ .

([٥٠]) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : الدكتور عبد العزيز مطر : ٤٧ . وينظر : مناهج التصويب اللغوي : الدكتور نعمة رحيم العزاوي : بحث منشور في مجلة المورد العدد الأول لسنة ١٩٧٧ : ١٣

([٥١]) ينظر ديوانه : ٣٥٨ .

([٥٢]) الموازنة : ١ /٤٣٠ .

([٥٣]) الموازنة : ١/ ٤٣٠ هامش ٤ ، ديوان أبي تمام(شرح التبريزي) : ٢ /١٢٢ .

([٥٤]) ديوان أبي تمام(شرح التبريزي) : ٤ /٢٢٤ .

([٥٥]) ينظر: أسلوبية البناء الشعري، دراسة في شعر أبي تمام: ١٠٥.

([٥٦]) ينظر ديوانه : ١٦٤ .

([٥٧]) الموازنة : ١ /٤٥٦.

([٥٨]) ينظر ديوانه : ١٨٧ .

([٥٩]) سورة مُحَمَّد : ١٨ .

([٦٠]) الموازنة : ٢/ ٧ – ٨ .

([٦١]) شرح الشافية : ٢/ ٩٠ .

([٦٢]) ينظر ديوانه : ١٨٧ .

([٦٣]) الموازنة : ٢ /٢١٠ .

([٦٤]) شرح الشافية : ٢ /٩٤. شرح ابن عقيل : ٢ /٤٦٦ .

([٦٥]) ينظر ديوانه : ١٣٠.

([٦٦]) لسان العرب :(مجلد) ٣ /٤١٠ .

([٦٧]) الموازنة : ١ /٤٤٩ .

([٦٨]) ديوان أبي تمام(شرح التبريزي) : ٢ /١١٨ .

([٦٩]) جموع التصحيح والتكسير : ٤٤ .

([٧٠]) ينظر ديوانه : ٥٧ .

([٧١]) الموازنة : ١ /٤٥ .

([٧٢]) شرح الشافية : ٢ /١٠٣ .

([٧٣]) مناهج التصويب اللغوي : الدكتور نعمة رحيم العزاوي : ١٤

([٧٤]) منهاج البلغاء وسراج الادباء لحازم القرطاجني: ١٤٣-١٤٤.

([٧٥]) كتاب سيبويه: ١/٢٦.

([٧٦]) نفسه: ١/٣٢.

([٧٧]) الضرائر لابن عصفور: ١٣.

([٧٨]) الأسلوب: د. سعد مصلوح: ٢٣.

تحقيق : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، الكويت ، ١٩٦٠ م .

٤. تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة(ت٢٧٦ه)، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠١ه – ١٩٨١م.

٥. التضاد في ضوء اللغات السامية، دراسة مقارنة: د. ربحي كمال، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٥م.

٦. جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية ، عبد المنعم عبد العال مكتبة الخانجي، القاهرة ، (د . ت) .

٧. ديوان أبي تمام : حبيب بن أوس الطائي، (ت ٢٣٢ ه)، قدم له : عبد الحميد يونس، وعبد الفتاح مصطفى ، مطبعة حجازي ، مصر ، ١٣٦١ هـ – ١٩٤٢ م .

٨. ديوان أبي تمام (ت ٢٣٢ ه): شرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمّد عبدة عزام، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة ، مصر، ١٩٥١ – ١٩٥٧م.

المصادر

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : الكتب المطبوعة والبحوث المنشورة

١. الأسلوب، دراسة لغوية إحصائية: د. سعد مصلوح، ط٢، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٤م.

٢. أسلوبية البناء الشعري، دراسة في شعر أبي تمام: د. سامي علي جبار، ط١، دار السياب للطباعة والنشر، لندن، ٢٠١٠م.

٣. الأضداد : أبو بكر مُحَمَّد بن القاسم بن الأنباري، (ت ٣٢٨ ه) ،

عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – البنان ، ١٩٧٥ م .

١٣. شرح الفصيح : ابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧ ه)، دراسة وتحقيق : د. مهدي عبيد جاسم ، ط١ ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الآثار والتراث ، ١٤٠٩ه – ١٩٨٨م .

١٤. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : أبو الحسن أحمد بن فارس، (ت ٣٩٥ ه)، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الكويت، ١٩٦٠ م .

١٥. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : ، إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت ٣٩٣ ه)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا ، مطابع دار الكتاب العربي بمصر (د . ت) .

١٦. ضرائر الشعر : علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الأشبيلي ، (ت ٦٦٩ ه)، تحقيق : إبراهيم مُحَمَّد، بيروت، دار الأندلس ، ١٩٨٠ .

٩. ديوان البحتري : تحقيق وشرح وتعليق : حسن كامل الصيرفي، ط١، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٦٤ م .

١٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، (ت ٧٦٩ه)، تحقيق : مُحَمَّد مُحيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان ، (د . ت) .

١١. شَرْحُ الأَشْمُونِي على ألفية ابن مالك ، علي بن محمّد ، (ت ٩٢٩ ه) مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، القاهرة ، ١٩٣٩ م .

١٢. شرح شافية ابن الحاجب : الشيخ محمّد بن الحسن الاستراباذي النحوي ، (ت ٦٨٦ ه)، مع شرح شواهده : لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب ، المتوفى سنة (١٠٩٣ه) ، حققها وضبط عربيتها وشرح مبهمها : محمّد نور الحسن ، محمّد الزفزاف ، محمّد محيي الدين

التـــواب ، ط٢ ، مكتبـــة الخـــانجي ، القاهرة ، ١٤٢٠ه – ٢٠٠٠م .

٢٣. لسان العرب : جمال الـدين محمـد بـن مكـرم ابـن منظـور الأفريقـي المصـري، (ت ٧١١ ه)، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨ م .

٢٤. اللغة الشعرية والتطور اللغـوي فـي ضوء معياريـة الحريـري ووصـفية القاضـي الجرجـاني : الـدكتور : سامي علي جبار المنصـوري : بحـث منشـور فـي مجلـة آفـاق الثقافـة والتراث .

٢٥. معاني القرآن : أبـو زَكَرِّيـا يحْيـى بن زِيـاد الفَـرَّاء، (ت ٢٠٧ ه) ، ج ١ تحقيـق : أحمـد يوسـف نجـاتي ، ومحمد علي النَّجّـار. ج٢ – ٣ تحقيـق : مُحَمَّد علـي النَّجّـار . مطبعـة دار الكتـب المصـرية ، القـاهرة ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م .

٢٦. منـاهج التصـويب اللغـوي : الدكتور نعمة رحيم العـزاوي : بحـث منشور في مجلة المـورد العـدد الأول لسنة ١٩٧٧ .

١٧. علم الدلالة: د. أحمد مختـار عمـر، مكتبـة دار العروبـة، الكويـت، ١٩٨٢م.

١٨. العين: الخليل بن أحمـد الفراهيـدي (ت١٧٥ه)، تحقيـق: د. مهـدي المخزومـي، د. إبـراهيم السـامرائي، وزارة الثقافة، دار الشـؤون الثقافيـة، بغداد، ١٩٨٠ – ١٩٨٥م.

١٩. كتاب سيبويه : أبو بشر عمـرو بـن عثمـان بـن قنبـر، (ت ١٨٠ ه) ، تحقيق وشرح : عبـد السـلام مُحَمَّـد هـارون ، ط٣ ، الناشـر مكتبـة الخانجي، مطبعة المـدني ، القـاهرة ، ١٩٨٨م .

٢٠. لحن العامة فـي ضـوء الدراسـات الحديثة : د . عبد العزيز معـد، الـدار القومية للطباعـة والنشـر، القـاهرة ، ١٣٨٦ه – ١٩٦٦ .

٢١. لحـن العامـة والتطـور اللغـوي : رمضان عبـد التـواب، ط١، مطبعـة دار المعارف، مصر، ١٩٦٧ م .

٢٢. لحن العوام : أبو بكـر محمـد بـن حسـن بـن مَـذْحِج الزُّبيـدي، (ت ٣٧٩ه) تحقيـق : د. رمضـان عبـد

٢٧. منهاج البلغاء وسراج الأُدباء: أبو الحسن حازم بن أحمد القرطاجني (ت:٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، المطبعة الرسمية الجمهورية التونسية، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م.

٢٨. المهذب في علم التصريف : د . هاشم طه شلاش ، و د . صلاح مهدي الفرطوسي ، و د . عبد الجليل عبيد حسين ، مطبعة التعليم العالي في الموصل ، ١٩٨٩ م .

٢٩. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري : أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت٣٧٠ه)، ج١،ج٢، تحقيق: أحمد صقر، ، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، ١٣٩٢ه – ١٩٧٢م؛ ج٣، دراسة و تحقيق: د. عبد الله حمد محارب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٠ه – ١٩٩٠م .